



**الشاذلي القليبي**  
رجل الثقافة الذي  
ظلمته السياسة

12ص



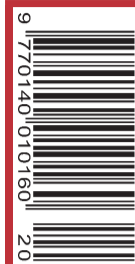
**عمان أمام سيناريوهات**  
معقدة في معركة  
الضغوط المالية

11ص



**العاهل الأردني:**  
إسرائيل تتجه نحو الصدام  
معنا بضم أراض بالضفة

2ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2020/05/16

1441 رمضان 23

السنة 42 العدد 11704

Saturday 16/05/2020

42nd Year, Issue 11704

# العرب

## السعودية تنهي آخر أدوات التأثير الإخواني في التعليم

الرياض - قررت وزارة التعليم السعودية إبعاد المعلمين الذين دأبوا على ارتكاب "مخالفات فكرية"، في إشارة إلى المدرسين الذين لا يلتزمون بالمسار الحالي للمملكة، والذين يعمدون إلى تمرير أفكار متشددة من مناهج دراسية سابقة سيطر عليها الإخوان المسلمون، تحرض على التشدد والانغلاق، وتحاول استهداف خيار الانفتاح الثقافي والديني والسلوكي في السعودية.

وجاء القرار على لسان وزير التعليم حمد آل الشيخ الذي منح مدراء التعليم حق "الإبعاد الفوري للمعلمين في المدارس ممن لديهم مخالفات فكرية وتكليفهم بأعمال إدارية خارج المدارس بصفة مؤقتة لحين البت في القضية".

ووصف متابعون للشأن السعودي خطوة إبعاد المعلمين من ذوي الميول الإخوانية بأنها تأخرت كثيرا، مشيرين إلى أن إلغاء كتب قيادات الإخوان من المناهج الدراسية في السنوات الأخيرة لم يكن ليحقق أهدافه في ظل استمرار معلمين متشبعين بتلك الأفكار وقادرين على تسميم عقول الأجيال الجديدة بمقولات تدعو إلى التكفير وتحرض على الجهاد بما في ذلك استهداف رموز الدولة ومؤسساتها.

ولا يقطع القرار الجديد تماما مع المعلمين ممن يروجون لأفكار إخوانية بجرمانهم من الوظيفة، لكنه لا يسمح لهم باستخدام الفصول الدراسية في أرونة مكررة للإجرامات، وهي تجربة سبقت إليها الإمارات بجان جعلت التعليم بلا أيديولوجيا إخوانية.

ويأتي القرار امتدادا لاتخاذ وزير التعليم السعودي، في فبراير الماضي، قراراً بإعفاء عميد كلية الشريعة بالرياض من منصبه، بسبب ما اعتبرته وسائل إعلام محلية آنذاك "استضافة مخالفيين فكرياً".

وقررت وزارة التعليم في مارس 2018 استبعاد عدد من المعلمين في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، بالإضافة إلى أعضاء من هيئة التدريس في الجامعات، بتهمة "التأثير بأفكار جماعات محظورة ومصنفة إرهابية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين"، وتشكيل لجنة خاصة "لاختبار" قيادات وزارة التعليم والتأكد من خلفياتها الفكرية.

وتنفذ السعودية خطة طويلة المدى، لكن حازمة، لتفكيك معالم سيطرة الإخوان المسلمين على المجتمع السعودي، وخاصة في المجالات الحيوية مثل التعليم والإعلام والشؤون الدينية، وهي المجالات التي استهدفتها "التمكين الإخواني" منذ ستينات القرن الماضي.

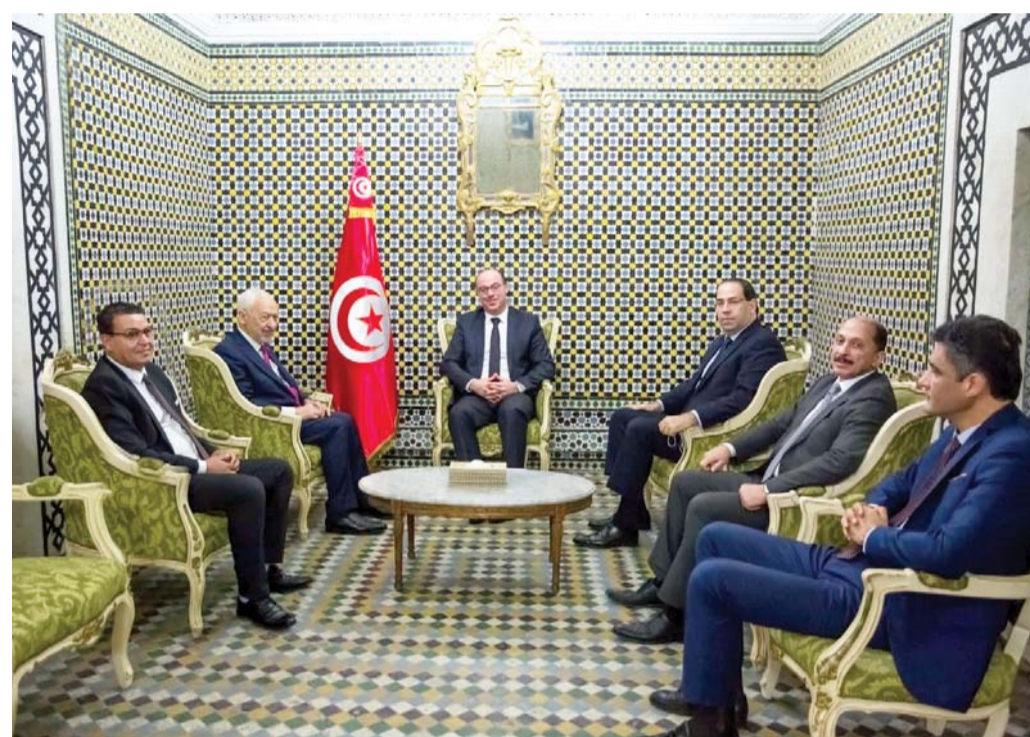
وإدب الإخوان في السنوات الأخيرة على استهداف الخطوات الإصلاحية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بإطلاق الإشاعات والسعي لشحن فتاوى سعودية محافظة ضد إستراتيجية الترفيق الجديدة التي تضم من ضمن عناصرها الكثيرة تنشيط السياحة الداخلية واستقدام فنانين أجانب في فنون المسرح والسينما في مسعى لتوطيد الفنون وبناء شخصية سعودية متوازنة.

ويرى متابعون أن قرار "تحديد المعلمين" الإخوان يكشف وعيا سعوديا رسميا بطبيعة الجماعة وإستراتيجيتها التي سيطرت من خلالها على التعليم لمعرفة باهميتها، وهو ما مكنتها خلال عقود من بسط سيطرتها عليه بشكل كامل رغم اهتزاز علاقتها بالسعودية في بعض الفترات.

وكانت السعودية قد بادرت نهاية 2015 إلى سحب 80 مرجعا من الكتب التي تنتشر الفكر الإخواني من مدارس

## التحالف الحاكم في تونس يفشل في وثيقة تضامن

### إلياس الفخفاخ يصطدم بخلافات أحزاب حزاهم السياسي



إفطار على عدم الاتفاق

ويبدو أن سياقات تلك الصراعات التي اتخذت عناوين متعددة، كانت حاضرة في الاجتماع الذي جمع ليل الخميس، على طاولة الإفطار بين الرئيس قيس سعيد، ورئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، وراشد الغنوشي بصفته رئيسا للبرلمان، إلى جانب عدد من رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان. وأحيط هذا الاجتماع بتكتم شديد، حيث لم يتسرب عن عنوانه شيء، رغم أن نورالدين البحري، رئيس الكتلة النيابية لحركة النهضة وصفه بـ "الإيجابي". وقال في تصريحات له "اللقاء مهم جدا، حيث تم التطرق خلاله إلى الأوضاع العامة في البلاد، ووضع الحكومة، والتأكيد على ضرورة التشاور والتعاون".

غير أن متابعين للشأن التونسي لم يترددوا في وصف هذا الاجتماع بأنه "قتل" في إجابة الجليل بين الرئيس قيس سعيد وراشد الغنوشي، حيث يعتقد على نطاق واسع أن البيان المختصر للجلد الذي حمل توقيع راشد الغنوشي، مرتبط بما دار خلال الاجتماع المذكور الذي انتهى دون تبديد حالة التوتر والارتباك التي باتت تلازم المشهد السياسي في البلاد.

دفعها إلى محاولة إعادة ترتيب أسس التحالف الذي يوصف بـ "المريب" عبر هذه الوثيقة التي لم يتردد النائب هيكल المكي، القيادي في حركة الشعب، في القول إن أسلوبها إنشائي.

وأشار المكي إلى أن حركته ليست من حيث المبدأ ضد وثيقة "عهد التضامن والاستقرار"، ولكنها ضد الصياغة التي قدمت بها "لذلك نحن في حركة الشعب نطالب بتعديل بعض مضامينها"، موعبا في تصريحات إذاعية عن أمه في "أن يتم توقيع هذه الوثيقة تحت إشراف رئيس الجمهورية نظرا لما له من شريحة انتخابية".

وأكدت مصادر "العرب" أن اجتماعا لقيادة أحزاب الائتلاف الحاكم، سيعقد يوم الاثنين القادم، ليبحث التعديلات الواجب إدخالها على هذه الوثيقة، وذلك في الوقت الذي يستعد فيه المراقبون إمكانية اعتمادها بالنظر إلى موقف حركة النهضة الإسلامية التي كثفت مناوراتها لاستبعاد الرئيس قيس سعيد من تحرك سياسي من شأنه ترتيب الأجواء التي كشفت عن صراعات مفتوحة على كل الاحتمالات.

ومواجهة التحديات الكبيرة والجسيمة التي تعيشها تونس على ضوء تداعيات أزمة كورونا وفي ظل التحديات الدولية المطروحة".

وأكدت مصادر سياسية لـ "العرب" أن هذا الاجتماع انتهى كما بدأ، حيث اتفق المشاركون فيه على ألا يتفقوا، وذلك عبر الاتفاق على فسخ المجال لقيادة الائتلاف الحاكم للعودة إلى هيكال أحزابهم "للمزيد من التشاور، وإغناء الوثيقة" التي كان يفترض توقيعها خلال الاجتماع المذكور.

وتتضمن الوثيقة، التي قدمها رئيس الحكومة للأحزاب التي تشكل حزاهم البرلماني، سبع نقاط أساسية تهدف إلى ضرورة الحفاظ على وحدة التضامن الحكومي، والابتعاد عن كل تصريحات التفرقة، وذلك في أعقاب تنامي الخلافات بين أركان الائتلاف الحكومي، وخاصة بين حركة النهضة وحركة الشعب، وقبل ذلك بين حركة النهضة وحزب التيار الديمقراطي.

ورسمت تلك الخلافات مشهدا غريبا بدت فيه حكومة الفخفاخ كأنها تواجه فترة حرجية، تتداخل فيها المصاعب،

الجمعي قاسمي

تونس - فشل قادة الائتلاف الحاكم في التوافق حول وثيقة "عهد التضامن والاستقرار"، التي تم الدفع بها في مسعى لتصحيح خارطة التوازنات، بما يساهم في تنقية المناخ السياسي في البلاد الذي تتجاذبه صراعات معلنة وأخرى صامتة.

وقالت مصادر حزبية لـ "العرب" إن هذا الفشل الذي عكسته النتائج التي وصفتها بـ "الباهتة" لاجتماع قادة الائتلاف الحاكم عقد ليل الخميس بحضور رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، ورئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، ورئيس حزب التيار الديمقراطي محمد عوي، وأمين عام حركة الشعب زهير المغراوي.

وأكدت أن هذا الاجتماع الذي عقد بطلب من رئيس الحكومة، حضره أيضا رئيس حزب تحيا تونس، يوسف الشاهد، ورئيس كتلة الإصلاح الوطني النيابية، حسونة الناصفي، باعتبارهما يشاركان ويعدمان الائتلاف الحاكم الحالي الذي يتالف بالإساس من حركة النهضة الإسلامية وحركة الشعب وحزب التيار الديمقراطي.

واعتبرت أن توجسا محكوما بالريبة والقلق، لم تحجبه الجماعات الماروية، سيطر على أجواء هذا الاجتماع، الذي جاء على طاولة مائدة إفطار، حيث تناول المشاركون فيه وثيقة "عهد التضامن والاستقرار" بسلام عام من قبيل التأكيد على أهمية التضامن، والاستقرار الحكومي، وضرورة إخضاع الوثيقة للمزيد من النقاش، وذلك بعبارة عكست نوعا من "رفع العتب"، حتى لا يُقال إنهم يرفضون هذه الوثيقة.

ومع ذلك، قالت رئاسة الحكومة في بيان لها إنه كان "مناسبا للحدث عن الأوضاع العامة بالبلاد، وفرصة للتأكيد على أهمية الائتلاف الحكومي، والعمل على تعزيز التعاون والتشاور صلبه بما يدعم الاستقرار ويوفر مناخا مناسباً للإصلاح

هيكل المكي

نطالب بتعديل الوثيقة وتوقيعها بإشراف الرئيس سعيد



## تصاعد ضغوط حزب الله على حاكم مصرف لبنان بسبب هبوط الليرة السورية

بيروت - ربطت الأوساط السياسية اللبنانية بين قرار المدعي العام المالي علي إبراهيم القاضي بتوقيف مازن حمدان مدير العمليات المالية في مصرف لبنان (البنك المركزي) من جهة، وبين الضغوط التي يمارسها حزب الله على حاكم المصرف رياض سلامة من جهة أخرى.

وكتفت هذه الأوساط أن حمدان، الذي يعتبر أحد المساعدين الأساسيين لرياض سلامة، ينفذ تعليمات للحاكم يجعل كل الدولارات التي تحوّل من خارج لبنان تنتهي في البنك المركزي بدل بقائها في السوق.

الأميركية من السوق ويرسلها إلى سوريا حيث يعاني النظام فيها من أزمة مالية حقيقية وعميقة جعلت الدولار يرتفع إلى نحو 1580 ليرة سورية في مقابل هبوط الليرة يوم الخميس الماضي عشية بدء العطلة الأسبوعية.

ومعروف أن الدولار كان يساوي ألف ليرة سورية مطلع هذه السنة. ولاحظت الأوساط أن رفض سلامة أي وساطات تستهدف رفع الحظر عن إيجار بيوت الصيرفة الكبيرة على تسليم كل دولار تحصل عليه إلى مصرف لبنان ودفع قيمة الحوالات بالعملة اللبنانية بسعر السوق، أثار غضبا شديدا لدى حزب الله. واعتبر الحزب أن سحب الدولارات من

السوق اللبنانية لا يستهدفه فحسب، بل هو جزء من الضغوط الأميركية على النظام السوري في وقت لم تعد فيه إيران قادرة على أن توفر له أي عملات صعبة. وكان لافتا الجمعة قرار مصرف لبنان ردّ فيه على توقيف مازن حمدان برفع الصيرفة المصرفية عن حسابات كبار الصرافين اللبنانيين وذلك في إطار ضغوط مضادة قرّر ممارستها على حزب الله الذي سعى قبل شهر إلى التخلص من حاكم مصرف لبنان، لكنه فشل في ذلك. وترافق ذلك مع اجتماع عقده موظفو مصرف لبنان الذين هددوا بالإضراب العام في حال استمر توقيف مازن حمدان. ويذكر أن من بين الأسباب التي جعلت